تأثير القوى الخارجية على دور المجتمع المدني العربي

فاروق بلخيري، باحث في الدكتوراه،
جامعة الجزائر 3.

مقدمة:

لقد طرأت العديد من التغيرات بعد نهاية الحرب الباردة وسريان النموذج الليبرالي الغربي، خاصة أن هذه التغيرات انتشرت بفعل القوة المخترقة للحدود التقليدية التي تتجسد في ظاهرة العولمة و تأثيراتها و إفرازاتها، وهو ما أدى إلى انتشار قيم جديدة تتضمن كيانات دولية إقليمية و وطنية تتجاوز الحدود، ما جعل من التفاعل بين الداخل والخارج سمة أساسية تميز هذا العصر عن بقية العصور.

لقد أخذ مفهوم المجتمع المدني نصيبه من هذا التفاعل، إذ مع التطورات التكنولوجية الهائلة أصبح للمجتمع المدني امتداد خارجي عبر وطني، مما أكسبه نوع من الاهتمام خاصة مع ارتباطه بمفهوم الديمقراطية من جهةواعتباره الشريك المثالي لعمليات التنمية من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس سعت العديد من القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر هذا المفهوم والتمكين له في المناطق التي تتميز بضعف نشاطه، ويعتبر العالم العربي من بين هذه المناطق ، لذلك سنحاول في هذا الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تطور العلاقة بين المجتمع المدني العربي و القوى الخارجية ؟ وما هي أهم التأثيرات التي تمارسها تلك القوى على دور المجتمع المدني العربي؟ وذلك من خلال اعتماد منهجية متكاملة تعالج الدراسة في جانبها الشامل.وعموما تنطلق الدراسة من افتراض رئيسي مفاده ارتباط نشوء وعمل المجتمع المدني العربي بالضغوطات الخارجية أكثر منه استجابةلاعتباراتداخلية، وتطور ديناميكيات العلاقة بين الحاكم والمحكوم وهو ما يخلق تبعية المجتمع المدني للخارج ويزيد من حدة التأثير.

ولمعالجة هذه القضية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية: الأوليسعى إلى محاولة التعريف بالمجتمع المدني، والثاني نحاول من خلاله معرفة أهم القوى الخارجية التي تسعى إلى التأثير على دور المجتمع المدني العربي، أما الثالث فسيتم من خلاله معرفة مدى التأثير الذي قد تمارسه تلك القوى الخارجية على ديناميكية المجتمع المدني داخل الدول العربية.

أولا :مفهوم المجتمع المدني.

يعد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم التي أثارت جدلا كبيرابين الباحثين و الأكاديميين،بحيث يعتبر من بين المصطلحات صعوبة من حيث التعريف.

1-تعريف المجتمع المدني

سنورد مجموعة من التعاريف التي تناولت عدة جوانب من هذا المصطلح لمحاولة إزالة بعض اللبس:

= يعرفه **حسين توفيق** بأنه " عبارة عن مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكنولوجية الاجتماعية في المجتمع، ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفة مستقلة " [1].

= يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجتمع المدني " بالمفهوم العصري الذي لا ينطبق على بنى الدولة والمجتمع قبل تشكل الدولة الحديثة. وهو يحدد مجالا "متمايزا " عن السلطة وأجهزتها وعن البنى التقليدية الموروثة في آن. ويشير إلى الانتظام والعلاقات القائمة على أساس مفاهيم معاصرة وعلاقات تنتمي إلى عصر

[1] حسين توفيق، "المجتمع المدني، المؤسسات الكمية والكيفية،" المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، 1992) ص. 69.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة الحديثة، تستند إلى معايير المواطنة والمشاركة الطوعية والانتظامات على أساس الخيارات الفكرية والجماعية المهنية، الخ ..." [1].

= ويعرف الكاتب ريموند هينيبوش (Raymond Hinnebusch) المجتمع المدني بأنه " شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة و الجماعات الأولية و لكن في الوقت الذي تعمل فيه على احتواءالانقساماتالاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها "[2].

وفي الأخير يمكن تبني التعريف التالي على مستوى هذه الدراسة :" المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من التنظيمات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والاتحادات العمالية والجمعيات الاجتماعية المختلفة، الثقافية والاقتصادية والخدماتية والقانونية والاتحادات الطلابية ودور العبادة، وكل ما يرتبط بالمجتمع، هذه التنظيمات التي تنشط في استقلالية عن سلطة الدولة معبرة بذلك عن صوت الأفراد والأعضاء بشكل أكثر تنظيما ".

2- خصائص المجتمع المدني:

يتمتع المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص والتي كانت محل اتفاق بين العديد من الباحثين، ويمكن إجمال هذه الخصائص في أربعة عناصر أساسية: **القدرة على التكيف، الاستقلالية، التعاقد، التجانس.**

أولا: القدرة على التكيف: ويقصد بها قدرة منظمات المجتمع المدني على مواجهة مختلف التغيرات البيئية سواء الداخلية أو الخارجية التي تتفاعل معها ومع تطوراتها السياسية والاجتماعية، والتكيف ينقسم إلى ثلاثة أشكال رئيسية[3]:

أ/ التكيف الزمني ب/ التكيف الجيلي ج/ التكيف الوظيفي.

ثانيا: الاستقلالية: " إنه مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر ، فهو يتميزبالاستقلالية"[4]، بمعنى أن المجتمع المدني لا يخضع لسلطات الدولة، ولا أي جهة أو فرد أو مؤسسة معينة ، فمؤسسات المجتمع المدني لابد أن تتمتع بالحرية في أدائها لنشاطها ووظائفها وعدم توجيهها من طرف جهات معينة [5].

ثالثا: التعاقد: ويقصد به تلك الفروع و الوحدات والهيئات المشكلة للمؤسسة، فكلما زاد عدد الفروع ونشاطها زادت قدرة المؤسسة على كسب ولاء الأعضاء ، إلى جانب تعدد الأهداف والذي يكسب المنظمة القدرة على التكيف [6].

رابعا: التجانس: وهو ذلك الانسجام بين مختلف الأعضاء والهيئات المكونة للمنظمة وعدم وجود الصراعات والانقسامات التي قد تؤثر على نشاط المؤسسة خاصة إذا ما ارتبطت بأسباب شخصية[7].

3-مكونات المجتمع المدني و أهم وظائفه

يتميز المجتمع المدني بوجود مجموعة من المكونات إلى جانب قيامه بالعديد من الوظائف ويمكن إيرادها كالتالي:

---

[1] كامل مهنا، المجتمع المدني في لبنان، المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، ص. 4.

[2] Raymond Hinnebusch , ''State and Civil in Syria,''*Middle East Journal*,vol.47, (spring 1993),pp.243-257.

[3] أحمد شكر الصبيحي،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط. 1، 2000)، ص ص. 32،33.

[4] الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2006)، ص. 33.

[5] حسن توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط. 1، 2005)، ص. 185.

[6] شكر الصبيحي ، مرجع سابق ، ص. 36.

[7] المرجع نفسه ، ص. 37 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

= مكونات المجتمع المدني:

تتعدد مكونات المجتمع المدني حسب وظائفها ويمكن إيضاحها كالتالي:

أ/ الأحزاب السياسية:

" تعتبر الأحزاب السياسية جماعات اجتماعية منظمة تسعى إلى تولي حكومة بلد ما كليا أو جزئيا، من خلال خوض الانتخابات في العادة "[1]، وعلى اعتبار أن المجتمع المدني هو تلك التنظيمات الطوعية سواء ثقافية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، والتي تعمل خارج إطار الدولة، كمختلف التنظيمات النقابية المهنية وغيرها، والتي تعبر بالأساس عن صوت الأفراد، فإنه حسب هذا المفهوم يمكننا اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني، وذلك نسبة إلى تلك العلاقات الديناميكية التي تجمع بين مختلف التنظيمات والأحزاب التي تعمل وفق برامج محددة، ودون تدخل الدولة في نشاطاتها [2]، وهناك من يرى أن الأحزاب السياسية ليست جزء أو مكون من مكونات المجتمع المدني، فإنه يبني تصوره على أساس التمييز بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي – النظام السياسي والنظام الحزبي–، فالأحزاب حسب هذا الرأي تسعى للوصول إلى السلطة وهو ما يخرجها من دائرة المجتمع المدني[3].

وعلى العموم فإن الرأي الغالب يميل إلى الاتجاه الأول من خلال اعتبار الأحزاب السياسية قوى مدنية وسياسية ذات تنظيم عالي، تعبر عن آراء الأفراد وتوجهاتهم لتحمل بذلك أهم شروط المجتمع المدني.

ب/ الجمعيات و المنظمات غير الحكومية:

يرتبط نشاط المنظمات غير الحكومية بالمجال التنموي بالدرجة الأولى، وفي هذا الإطار صنف البنك الدولي هذا النوع من المنظمات إلى منظمات محلية وهي محدودة الانتشار، منظمات وطنية تنشط في نطاق الدولة ككل، ومنظمات عالمية يتسع نشاطها إلى الساحة الدولية . ويجب التفرقة بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية، فالأولى " تؤسس لخدمة الآخرين وتقوم بدور الوساطة بين أصحاب المصالح وأصحاب القرار "، أما الثانية فهي ترتبط بفئات معينة وتسعى إلى تحقيق مصالحهم[4].

ج/ النقابات العمالية و الإتحادات المهنية:

تعتبر النقابات العمالية من المنظمات المركزية في المجتمع المدني نسبة إلى الأدوار التي تقوم بها، فهي أكبر فضاء خارج هياكل الدولة تعبر عن مجمل القوى الوطنية أو الشعبية أكثر من أي إطار تنظيمي آخر، وتكمن أهمية هذا التنظيم في كونه يحافظ على الوحدة الوطنية بسبب قوة تأثيره على الدولة والمجتمع، كما أنه يشكل روح المجتمع المدني[5].

وظائف المجتمع المدني:

نميز عدة وظائف للمجتمع المدني نذكر أهمها:

أ/ التوازن بين قوة الدولة و قوة المجتمع:

لتحقيق الاستقرار وتفادي التسلط والاستبداد لابد من خلق ذلك التوازن بين الدولة والمجتمع، فتراجع قوة الأولى قد يهدد الاستقرار ويؤدي إلى تنافس غير

---

[1] "ستيفن دي تانسي"، علم السياسة الأسس، تر. رشا جمال (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط.1، 2012)، ص. 312.

[2] علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004)، ص. 60،61.

[3] علي عبد الواحد، " المدني و توجهاته،" الحوار المتمدن، أخذ من: أخذ http ://www.ahew.org/debat/show.art.asp?aid=53427، تصفح الموقع بتاريخ: 2014/04/22.

[4] جامعة الملك عبد العزيز، " المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية،"نحو مجتمع المعرفة، مركز الإنتاج الإعلامي، ع. 18، ص. 6،7.

[5] شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص. 103- 104.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلمي بين مختلف شرائح المجتمع، وضعف الثاني يفتح المجال أمام تسلط النظام فتضيع بذلك حقوق الأفراد.

ب/ تحقيق التنميةالشاملة:

يتحدد دور المجتمع المدني من خلال قدرته على تلبية حاجيات الأفراد التي قد تعجز الدولة على توفيرها، فمع التطورات الراهنة توسع نطاق المجتمع المدني ليشمل كل الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصاديةوالاجتماعية، فتكمن أهميته وفق هذا التصور من خلال كونه يعمل على تحقيقه التنمية في المجتمع سواء المادية أو البشرية، مما يجعله يرتقى بدوره إلى منصة الشراكة مع الدولة[1].

ج/ إشاعة الثقافة المدنية:

يعمل المجتمع المدني على نشر ثقافة الديمقراطية التي ترتبط بروح العمل الجماعي والتطوعي، واحترام التنوع بين الأفراد، وإدارةالتنافس والصراع بطرق سلمية وفق قيم الاحتراموالتعاون، إلى جانب المحاسبة والشفافية والتأكيد على المبادرة الذاتية، وأيضا الرفع من ثقافة البناء المؤسساتي [2].

ثانيا: أهم القوى الخارجية المؤثرة على دور المجتمع المدني العربي:

التأثيرات الصادرة عن القوى الخارجية التي تمس أدوار المجتمع المدني العربي قد ترتبط بطبيعة هذا الفاعل– المجتمع المدني العربي– الذي لا يمكن فصله عن الجانب التاريخي كونه الأساس الذي بني عليه حاضر هذه الأمة، بمعنى أن هناك العديد من الفواعل المختلفة التي قد تؤدي مهام المجتمع المدني سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جهة أو قد تؤثر في نشاط المجتمع المدني من جهة أخرى، فرغم محاولة الانفصال إلا أن المجتمع المدني مازال معلقا بين الهوية العربية الإسلامية وتأثيرات المؤسسات التقليدية – كالقبيلة والعشيرة وأيضا المجتمع الأهلي والذي اعتبره العديد من المفكرين كبديل للمجتمع المدني الحديث في المنطقة العربية — وبين التطورات السياسية والاجتماعية المعاصرة — المجتمع المدني كمفهوم غربي — هذا التذبذب في تحديد أسس و مرتكزات المجتمع المدني العربي ساهم في عرقلة مسيرته نحو الفعالية والتطور، فالدارس للمحيط العربي والقوى الداخلية المؤثرة في سيرورة التفاعلات والعلاقات المختلفة يلاحظ مدى التأثير الكبير الذي تمارسه القوى التقليدية سواء على الجانب الاجتماعي أو السياسي وحتى الثقافي، فالعقلية السائدة في المنطقة مازال يطغى عليها البعد العشائري والقبلي وإن لم تكن كذلك فإن القرابة والجهوية – أو كما يصفها البعض بالزبائنية – ترسم أحد سمات المجتمع المدني العربي.وعلى هذا الأساس فإن التطرق إلى أهم القوى الخارجية في علاقاتها مع المجتمع المدني العربي قد يؤدي إلى فتح المجال أمام معرفة جوانب النقص والقصور، ومحاولة تعديل طبيعة المجتمع المدني العربي بما يتماشى وطبيعة البيئة الداخلية للمنطقة العربية.

ومنه فإن القوى الخارجية أو الفواعل الدولية (الوحدات سياسية أو التكتلات الإقليمية أو منظمات دولية) التي لها تأثير كبير على الساحة العربية، تختلف في تأثيرها من فاعل إلى آخر نسبة إلى عدة عوامل قد ترتبط إحداها بالإستراتيجية المتبعة أو الأهداف المرجوة أو طريقة وأسلوب العمل، ومن أهم تلك القوى مايلي:

= الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد أن أصبحت القوة العالمية الأولى، سعت الولايات المتحدة الأمريكيةإلى نشر نموذجها الليبرالي وإرساء قواعده على مختلف المستويات وتحقيق قوة المجتمع في مقابل قوة الدولة و ذلك تحت شعار " دولة أقل،

[1] زياد عبد الصمد، المجتمع المدني وتحديات التنمية الديمقراطية في عالم متغير، ص. 150.

[2] عز الدين معميش، "المجتمع المدني في الإسلام الجذور والضوابط والآفاق"، مؤتمرالمجتمع المسلم ... الثوابت والمتغيرات(مكة، 2012/10)، ص. 34-35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجتمع أقوى " وفي هذا الصدد يقول هنري كيسنجر(Henry Kissinger) وزير الخارجية الأمريكي السابق وأحد أهم المحللين العالميين أن " هناك نموذج واحد يتسم بالكمال ويضمن المستقبل ألا وهو نموذجنا فقط و مسألة فرضه عالميا مسألة حتمية " فقال عبارته المشهورة : « The best in the West Is the best for Rest. »[1]

وعلى هذا الأساس فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم الديمقراطية وقيمها المختلفة بصورة أساسية ونمطية متصاعدة منذ 1982 في عهد الرئيس الأمريكي **رونالد ريغان** (Ronald Reagan) الذي أشار في خطابه في البرلمان البريطاني إلى الطريقة والأسلوب الذي من خلاله يتم تعزيز الديمقراطية عالميا وقد تبع هذا الخطاب إنشاء " منظمة الوقف الديمقراطية " وهي منظمة حكومية ممولة من طرف الكونغرس، هدفها الأساسي هو تعزيز الديمقراطية. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي بدأ الاهتمام بالديمقراطية ومتطلباتها على مستوى العالم فتوسع المفهوم في السياسة الخارجية الأمريكية وانتقلإلى العديد من المؤسسات "كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" والتي وصلت نفقاتها إلى المليار دولار سنويا[2]، ويعد المجتمع المدني مؤشرا وشرطا أساسيا للديمقراطية ، إذ لا يمكن دعم هذه الأخيرة دون تعزيز قوى المجتمع المدني والرفع من مستوى الشراكة ، فنشاط المجتمع المدني يمكن أن " ينتج العادات المحبة الضرورية لمؤسسات ديمقراطية مستقلة و فعالة " لهذا نجد مختلف جماعات الديمقراطية "كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" تهتم بأدوار المجتمع المدني وبرامجه المختلفة [3]، وفي هذا المقام تقول **كارول لانكستر** النائب السابق "للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" – هيئة المعونة الأمريكية " لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية من أهم مجالات النشاط بالنسبة لوكالات المساعدة من أجل التنمية "[4]، وهذا ما يبين مدى الاهتمام الأمريكي بمنظمات المجتمع المدني حيث أضحت من أهم المكونات القادرة على التأثير و إحداث التغيير.

= الاتحادالأوربي:

تتخذ العلاقات العربية الأوربية وجها مغايرا للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بحكم عدة عوامل أبرزها العامل التاريخي والمعرفة الأوربية بالخصوصية العربية، إلى جانب التقارب الجغرافي بينهما، كما أن أوربا تعد من أبرز المناطق المستهدفة من طرف المهاجرين العرب، على غرار العامل الاقتصادي أين تعتبر الدول العربية الممول الرئيسي لأوروبا بالطاقة، كل هذه العوامل ساهمت على تطور العلاقات العربية الأوربية.

ومن جهة أخرى فقد تزايدت المبادرات الأوربية تجاه العالم العربي و الرامية إلى إحداث إصلاحات مختلفة، ودفع عجلة التنمية والديمقراطية و تنشيط المجتمع المدني كأساس للديمقراطية وكله يدخل في مفهوم " الاهتمام لدور الجوار الأوربي "، وفي 1991 تم الإعلان عن تبني مفهوم دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان على مستوى السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، ومنذ ذلك الحين تصاعد الاهتمام بالديمقراطية في المنطقة العربية ، وهذا ما يظهر من خلال المبادرات المختلفة كمبادرة " إحياء سياسة دول حوض المتوسط "، ومبادرة الديمقراطية و حقوق الإنسان، وعملية برشلونة [5].

---

[1] محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها وما عليها(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص. 175.

[2] زولتان باراني وربرت موزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، تر.جمال عبد الرحيم (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط.1، 2012)، ص. 35-38.

[3] المرجع نفسه، ص. 77.

[4] عبد القادر حاتم، مرجع سابق، ص. 412.

[5] أحمد باي، آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية(أطروحة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال الدعوة إلى تعزيز الديمقراطية في العالم العربي، فإن الاتحاد الأوربي يقوم بتعزيز علاقاته مع المجتمع المدني العربي من خلال دعم المنظمات غير الحكومية والنهوض بالحوار بين الثقافات وحرية وسائل الإعلام، وقد أوضح ميكائيل كولر مدير الجوار في قسم المعونة الأوربية للتنمية أنه " يوجد نهجين مختلفين – أولهما يتمثل في تعزيز المجتمع المدني ودعمه وجعله أكثر قوة على البقاء، وثانيا جعل المنظمات غير الحكومية شريكة في الحوار "[1].

إن علاقة الشراكة بين الاتحاد الأوربي ودول الجوار ترتكز أساسا على " إقامة شراكة شاملة مبنية على تدعيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان اللذين يشكلان عنصرا أساسيا في العلاقات بين أوروبا وجيرانها المتوسطين "[2] فوجود مجتمع مدني نشيط يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الديمقراطية، وبالنسبة للاتحاد الأوربي فإن المجتمع المدني يشمل" كل الجهات الفاعلة غير الحكومية وغير الربحية والتي لا تؤمن بالعنف واللاحزبية التي ينتظم فيها المواطنون لتحقيق أهدافهم وغاياتهم المشتركة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية " وفي هذا الإطار قام الاتحاد الأوربي بوضع إطار عمل طموح للتفاعل مع المجتمع المدني في المنطقة [3] .

= المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي):

ما يجعل المؤسسات المالية الدولية ذات أهمية كبيرة في هذه الدراسة هو قدرتها على التأثير في مختلف السياسات سواء الصغيرة أو الكبيرة، ما ارتبط منها بالجانب الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو حتى الثقافي، ويمكن الإشارة إلى المؤسسات المالية الدولية الناشطة في العالم العربي كـ: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مؤسسة التمويل، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بنك الاستثمار الأوربي، بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الإسلامي. بحيث وصل إجمالي قيمة القروض التي منحتها هذه المؤسسات مجتمعة منذ عام 1950 إلى أكثر من 100 مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من ضمنها أكثر من 22 مليار دولار في الفترة بين 2003-2007 [4].

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من طرف المؤسسات المالية الدولية بموضوع المجتمع المدني، وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين من خلال تقليص دور الدولة وزيادة دور المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهذا ما عبّر عنه البنك الدولي من خلال تلك العناوين المستخدمة مثل "جعل الدولة أكثر قربا من الناس "، "التحول إلى المحليات "، " تحقيق اللامركزية و إعادة التفكير "[5]، وقد اتسع نطاق العلاقة بين البنك الدولي

قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008-2009)،ص. 150،151.

[1] يورو ميد، التعاون مع المجتمع المدني في البحر الأبيض المتوسط: تحد جديد بالنسبة للاتحاد الأوروبي، أخذ من: http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=37024&id_type=1&lang_id=470،تم تصفح الموقع بتاريخ: 2014/07/07.

[2] أحمد كاتب، خلفية الشراكة الأوربية – المتوسطية (مذكرة ماجستير في علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2000،2001)، ص. 90.

[3] الإتحاد الأوربي، الحوار مع المجتمع المدني، بعثة الإتحاد في الجمهورية اليمنية، أخذ من: http://eeas.europa.eu/delegations/yemen/eu_yemen/cvil_society_dialogue/index_ar.htm ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2014/07/06.

[4] المرجع نفسه.

[5] بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر (تلمسان: كلية الحقوق)، ص. 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمجتمع المدني خلال السنوات الماضية، وهذا مايتبين من خلال تزايد ممثلي منظمات المجتمع المدني الذين شاركوا في الاجتماعات السنوية، حيث بلغ عدد المشاركين حوالي 600 مشارك في 2011[1].

لقد أدرك البنك الدولي أهمية المجتمع المدني، بحيث جعله من بين الفواعل المشاركة في المشروعات التي يمولها عن طريق تقديم الأفكار و الحلول المبتكرة والمناهج بغية حل المشكلات المحلية، وهو ما يؤدي إلى تحسين الأداء ورفع الفاعلية، وقد تطورت هذه العلاقة نتيجة عدة عواملكالتطور في مجال الإعلام والاتصالات، تضافر الجهود الدولية لمعالجة مختلف القضايا العالقة ما زاد نمو العلاقات المختلفة، تحول الاهتمام بالتنمية من الداخل إلى الخارج، انتشار مفهوم التبادل من حيث تناقل الخبرات والتكنولوجيا، دور العولمة في تقليص المسافات، اتساع الرغبة في الديمقراطية والحكم الراشد[2].

= المنظمات الدولية غير الحكومية.

دفعت التغييرات الدولية التي حدثت في الآونة الأخيرة إلى ظهور فواعل جديد على الساحة وهي مايسميها البعض " بالفواعل غير الدولاتية " أو "المجتمع المدني العالمي" الذي تزايد تأثيره بشكل كبير خاصة مع ما يسمى بالعولمة، التي فتحت المجال أمام بعد جديد من أبعاد السياسة وهو البعد عبر الوطني ومن بين تلك الفواعل التي ذاع سيطها في أرجاء الساحة العالمية المنظمات الدولية غير الحكومية، التي أصبحت ذات قوة تأثيرية في مختلف المجالات[3].

إن بروز هذه الفواعل كقوة مؤثرة في المؤتمرات العالمية كمؤتمر " قمة الأرض" في ريو دي جانيرو، و"مؤتمر السكان " في القاهرة، و"مؤتمر المرأة " في بكين، و"مؤتمر حقوق الإنسان" في فيينا [4] زاد من ثقل هذه المنظمات، فأصبح تأثيرها يمتد إلى سياسات الدول والمنظمات المحلية المختلفة ، وفي هذا الصدد يرى برهان غليون أنه لولا البعد عبر الوطني للمجتمع المدني العربي لما وجد أصلا، فالمجتمع المدني العربي في مقصوده مدين لتلك القوى الخارجية وعلى رأسها المنظمات الدولية غير الحكومية، فهو ينقل إلى هذه الأخيرة مآسي المجتمع المحلي وشكواه إلى الساحة العالمية ويستمد منها معايير عمله وصيغه وموارده وأهدافه وقوته وهذا نتيجة ذلك التخلف الشديد الذي يحيط بالمجتمع المدني العربي وعدم وجود تحول ديمقراطي طبيعي يساعد على فك ارتباطه بالخارج [5].

كما أن التطور الكبير لوسائل التكنولوجيا والاتصالوالانتشار الواسع للعولمة زاد من شفافية الحدود، وسهل عملية التواصل وتبادل المعلومات، ويمكن إعطاء الحركات النسوية العالمية كمثال على ذلك، أين أصبحت المرأة والمساواة بين الجنسين من أهم القضايا التي تدعو إليها المنظمات الدولية غير الحكومية ، خاصة في ظل التمييز الذي تعاني منه المرأة في العديد من الأوساط العربية، وهذا ما يؤكد على التضامن العالمي مع المجتمع المدني العربي، وقد كان هذا

[1] البنك الدولي، التعاون والمشاركة بين البنك الدولي والمجتمع المدني، تقرير لاستعراض السنوات المالية 2010- 2012 .

[2] علي عبد الواحدالمجتمع المدني ومنظماته، الحوار المتمدن: محور مواضيع وأبحاث سياسية، أخذ من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=53427، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2014/06/05.

[3] محمد أحمد السامرائي، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، مجلة الفكر السياسي، ص. 110- 124.

[4] المرجع نفسه، ص. 125 .

[5] برهان غليون، "العولمة و أثرها على المجتمعات العربية،" تأثير تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (بيروت، 2005) ، ص. 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدعم لقضايا المرأة " استجابةلدواعي أخلاقية تنسجم مع حركة الانعتاق العام وتعميم القيم الكونية وفي مقدمتها المساواة بين الجنسين ورفض التمييز العنصري تجاه أي فئة اجتماعية "، كما لعبت الضغوطات الخارجية وعلى رأسها ضغوطات المنظمات الدولية غير الحكومية على الحكومات العربية دورا بارزا في تطور المنظمات المحلية المهتمة بقضايا المرأة " ففي محاولتها للرد على الضغوطات الخارجية في اتجاه الإصلاح عمدت الكثير من النظم التسلطية العربية إلى إبراز اهتمامها بالمرأة لإضفاء صورة الحداثة و التقدمية على سياساتها "[1].

لقد ارتبط سعي القوى الخارجية للتأثير على دور المجتمع المدني في العالم العربي بما يسمى الحداثة، أين أصبح هذا الارتباط مطلبا عالميا سواء من طرف القوى الخارجية أو المجتمع المدني و الإعلام العالميين، فحقوق الإنسان واحترام المساواة بين الجنسين، والدفاع عن الأقليات أصبح أمرا مفروضا على دول العالم، بل إن انتهاكهذه الحقوق قد يوجب عملية التدخل، ويتداخل المجتمع المدني مع هذه الحقوق، فضرورة إقامة المؤسسات الطوعية و المستقلة عن سلطة الدولة باتت قضية تسعى للدفاع عنها العديد من الجهات الخارجية، كون المجتمع المدني يتميز بأهمية بالغة للدفاع عن حقوق المواطن[2].

ثالثا :حدود تأثر المجتمع المدني العربي:

معالجة هذا المحور يتم من خلال التطرق إلى ثلاث عناصر أساسية و هي كالتالي:

= وسائل و آليات تأثير القوى الخارجية على دور المجتمع المدني العربي.

هناك العديد من الوسائل التي تلجئ إليها الجهات الخارجية للتأثير على المجتمع المدني العربي أهمها:

1-التمويل المادي

يعتبر التمويل المادي أبرز و أفضل آليات التأثير على الإطلاق في المنظمات المدنية المحلية، وذلك على أساس أن المجتمع المدني العربي يفتقر إلى مصادر تمويل حقيقية تعمل على دعم نشاطاته و برامجه المختلفة، ومع التضييق الذي تمارسه السلطات الحاكمة والتمييز الواضح في التمويل، إلى جانب ضعف الدعم من قبل الشركات المختلفة والأعضاء المنتسبين فإن الوجهة البديلة في هذه الحالة تكون نحو الساحة الدولية، بحيث تعتبر كل من القوى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية من أهم مصادر التمويل بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني العربي فهي تتلقى المساعدات المختلفة كالدعم المالي والحوافز والمنح وغيرها، وهذا ما يدفع الفواعل الخارجية إلى محاولة التأثير على دور المجتمع المدني في العالم العربي من خلال آلية التمويل المادي كونه يفتقر إلى جهات أخرى ومصادر بديلة.

2-الملتقيات والبرامج الموجهة:

تعتبر الندوات والملتقيات والبرامج المختلفة من وسائل التأثير على دور المجتمع المدني في العالم العربي، وهو ما نلمسه في مبادرات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي التي اعتمدتها القوى الكبرى إلى جانب الفواعل الأخرى، وذلك بغية الارتقاء بالعمل الديمقراطي على الشاكلة الليبرالية من خلال التأثير على المنظومة العربية ودفعها إلى التغيير نحو الأفضل حسب الرؤى الغربية، وقد تزايدت وتيرة هذه البرامج واللقاءات المختلفة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي جعلت جل الأنظار تتجه صوب المنطقة العربية، فأصبحت بؤرة اهتمام من طرف مختلف الفواعل الخارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن المنطقة أصبحت مصدرا لتوليد الإرهاب

[1] المرجع نفسه، ص. 19 .

[2] شاكر النابلسي، محامي الشيطاندراسة في فكر العفيف الأخضر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 2005)، ص. 112.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتطرف وتهديدا للمجتمع الدولي خاصة بعد الأحداث التي عاشتها الدول العربية في زمن ما يعرف "بالربيع العربي "، التي شهدت العديد من الانحرافات وتنامي للعديد من المجموعات الإرهابية، وعلى هذا الأساس فإن تلك المبادرات والبرامج تعتبر أحد الإستراتيجيات التي تهدف إلى محاولة السيطرة على التطرف والقضاء على الإرهاب وإحداث جملة من التغيرات على مستوى البنية الفكرية و الثقافية من خلال التدريب والتأهيل والتحسيس، وفي هذا السياق تبرز أهمية المجتمع المدني العربي في المنطقة كونه العامل الأساسي لنشر الوعي في أوساط الجماهير وبالتالي فإن تلك البرامج تستهدف بالدرجة الأولى ممثلي و أعضاء المجتمع المدني في محاولة منهم لنقل الخبرات المختلفة وتدريبهم و تأهيلهم.

ومن بين هذه المبادرات، المبادرة الأمريكية أو ما أطلق عليه مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله إلى نشر القيم الديمقراطية، حيث يؤكد المشروع أن الديمقراطية والحرية مفقودتان إلى حد كبير في أرجاء الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس فقد التزم المشروع بمجموعة من الإجراءات وهي [1]:

= الزيارات المتبادلة و التدريب على الصعيد البرلماني.

= رعاية معاهد تدريب خاصة بالنساء اللواتي لهن إهتمامات سياسية.

= مبادرة وسائل الإعلام الحرة .

= تشجيع تبني مبادئ الثقافة و مكافحة الفساد.

= تشجيع منظمات المجتمع المدني و العمل على تفعيل دورها لاسيما تلك الناشطة في ميدان حقوق الإنسان والمنظمات النسوية.

3-التقارير ومطالب حقوق الإنسان.

تعتبر التقارير ومطالب حقوق الإنسان من آليات التأثير على دور المجتمع المدني في العالم العربي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة وأن الوحدات السياسية تحاول جاهدة تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، وبالتالي فإن تلك التقارير الصادرة عن جهات معينة تحمل شهادات عن الأوضاع الداخلية يمكن استخدامها كورقة ضغط من أجل التأثير على السياسات الحكومية، وهذا ما تستخدمه القوى الكبرى و المؤسسات المالية الدولية التي تقوم بإجراء الدراسات والبحوث و إعداد التقارير، وعلى هذا الأساس تكون المساعدات سواء الفنية أو المادية التي تسير وفق أسلوب المشروطية السياسية، وهو ما حدث للجزائر في فترة التسعينيات التي شهدت هجوما من طرف المجتمع الدولي بضرورة تجاوز تلك الأوضاع.

وقد مثلت التقارير أبرز شاهد على ما حدث في تلك الفترة الأمر الذي دفع الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي إلى جانب المنظمات الدولية غير الحكومية على رأسها منظمة العفو الدولية إلى المطالبة بأخذ التدابير اللازمة من أجل منع تلك الانتهاكات الخطيرة، وهو ما كان له انعكاسا على دور المجتمع المدني وذلك على أساس أن الضغط الممارس أدى إلى انتهاء تلك المجازر، فاتحا المجال أمام الحريات المختلفة و إشراك الأفراد، وهذا ما أعاد إحياء المجتمع المدني الذي شهد غيابا طويلا في هذه الفترة، كما أن الدارس لمرحلة التحول في الجزائر يلاحظ الكم الهائل من الجمعيات المختلفة التي تأسست بعد الإصلاحات السياسية الناتجة عن محاولة تحسين الجزائر لصورتها في المجتمع الدولي والتخفيف من الضغوطات المختلفة بشأن احترام حقوق الإنسان.

وفي نفس الوقت فإن التقارير تعتبر من بين الحجج التي تستخدمها المنظمات المحلية ضد سلطات الدولة خاصة في ظل التطور الإعلامي والتكنولوجي، فإن التشهير بتلك التقارير قد يشوه صورة الدولة أمام

[1] باي، مرجع سابق، ص. 145.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع الدولي وعلى هذا الأساس قد تستجيب الدولة لمطالب المجتمع المدني المحلية، وبعبارة أخرى تمثل التقارير المختلفة عامل قوة بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مطالبها ، وبالتالي فهي تلجأ إلى التقارير الصادرة من طرف الفواعل الخارجية خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعتمد كثيرا على هذه الآلية من أجل الضغط وإحداث التغيير، والسبب في لجوء منظمات المجتمع المدني المحلية إلى التقارير الصادرة عن الجهات الخارجية هو نتيجة ضعف المجتمع المدني في إجراء البحوث والدراسات وتحصيل المعلومات.

= تفعيل المجتمع المدني العربي

ارتبط سعي تلك الفواعل من دعم سواء تقني أو فني من خلال التمويل و البرامج الهادفة والملتقيات وغيرها بمحاولة الارتقاء بمستوى المجتمع المدني العربي على حسب تصريحاتهم، فلا يمكن تحقيق الديمقراطية وإحداث تحول حقيقي في ظل وجود مجتمع مدني ضعيف و لا يؤدي الدور المنوط به، وفي نفس الوقت لا يمكن دعم المجتمع المدني و التأثير على دوره دون وجود ديمقراطية، وبالتالي فإن الدعم يجب أن يسير في اتجاهين متوازيين، أحدهما يمس الديمقراطية والآخر يتجه صوب المجتمع المدني، وهذا ما سعت إليه القوىالخارجية، وعلى هذا الأساس بدأت العلاقة تتطور حاملة معها مجموعة من التغيرات التي قد تكون ذات تأثير إيجابي على دور المجتمع المدني في العالم العربي و يمكن تناولها في النقاط التالية:

= ساعدت القوىالخارجية على إحياء المجتمع المدني المحلي في المنطقة العربية ، فبالرغم من دوره المحدود إلا أنه أصبح واقعا معترف به من قبل السلطات خاصة مع تزايد الاهتمام العالمي بهذا المكون على الساحة العربية [1].

= ساهمت البرامج التي تهدف إلى تكوين أعضاء المجتمع المدني خاصة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير آليات وأساليب العمل والاتصال[2]. إلى جانب تزايد القدرة على خلق نوع من الترابط بين المكونات المحلية و مثيلاتها الخارجية.

= الدعم التقني والمساعدات المالية من طرف القوىالخارجية أدى إلى إعطاء نوع من الاستقلالية في الأداء والنشاط، فما تقدمه المؤسسات المالية الدولية والقوى الكبرى من دعم مباشر لمنظمات المجتمع المدني العربي زاد من حريتها، وأعطى دفعة قوية نحو تحقيق الأهداف، فوجدت بذلك المنظمات المحلية العربية في الفواعل الخارجية البديل عن ضعف التمويل الداخلي و الحكومي.

= التأثير على دور الدولة و دفعها نحو إحداث التغيير وتبني النظام الديمقراطي واحترام الحريات السياسية و المدنية، أعطى نفسا لنشاط المجتمع المدني، وهذا ما نلاحظه في العدد الكبير للمنظمات والجمعيات بعد كل عملية إصلاح تقوم بها دولة عربية كما حدث في الجزائر مع نهاية الثمانينيات.

= ظهور البعد العبر وطني لمنظمات المجتمع المدني العربي، أدى إلى إحداث تغير في حركية المجتمع المدني، خاصة مع تطور وسائل الاتصال وتزايد المؤتمرات الدولية مما دفع بالمجتمع المدني كي يصبح عضوا في حركات عالمية في المجتمع الدولي[3].

= التأثير الكبير لبرامج المنظمات الدولية غير الحكومية على دور المجتمع المدني العربي، فمثلا قامت منظمة العفو الدولية بتقديم مشاريع تتعلق بنشر الثقافة الحقوقية في أوساط الأفراد، بحيث تهدف إلى إشراك

[1] باي، مرجع سابق، ص . 266.

[2] المرجع نفسه، ص. 267.

[3] الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، "التقرير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا،" الدفاع عن المجتمع المدني، 2007، أخذ من: www.wmd.org. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2014/06/07.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع المدني المحلي و توعيته حول أهمية هذا النوع من الثقافات، وقد استفادت العديد من المنظمات من مثل هذه البرامج، كالتعليم عن بعد.

= ساهمت المؤسسات المالية الدولية و المعاهد والمؤسسات التابعة للقوى الكبرى دورا في دعم المجتمع المدني العربي، فمثلا قام الإتحاد الأوربي بتخصيص دعم مالي وصل إلى ثلاثة ملايين يورو من أجل تنفيذ مشروعات خاصة بملفات التعذيب بالسجون و أقسام الشرطة، ودعم الفئات المهمشة من الشعب كالشباب والمرأة بحيث أن المفوضية الأوربية أعلنت عن دعمها للمجتمع المصري في سعيه إلى الدفاع عن القضايا السابقة [1]، وهذا ما ينعكس إيجابا على دور المجتمع المدني خاصة وأن التمويل يمثل هاجس بالنسبة لهذه المنظمات وبالتالي فإن الحصول على مثل هذا الدعم يزيد من قدرة وفعالية المجتمع المدني في التأثير على مستوى المنطقة. كما تحصلتتونس سابقا على تمويل مادي قدره عشرون مليون دولار من طرف المبادرة الأمريكية الشرق الأوسطية من أجل إرساء قطاع إعلامي مستقل ومهني، تقوية المجتمع المدني، تعزيز و تطوير الأحزاب السياسية وغيرها[2]، كما زادت المساعدات المقدمة إلى اليمن من قبل الاتحاد الأوربي منذ 2005، بحيث أن قرابة 40 بالمائة من هذا التمويل المقدم تتحصل عليه منظمات المجتمع المدني خاصة التنموية و الحقوقية منها [3].

= قد يكون للتغيرات الخارجية و محاولة نشرها من قبل تلك الفواعل بمختلف وسائلها دورا في تغيير بنية المجتمع المدني كله سواء من حيث النظم الإنتاجية والاستهلاكية أو على مستوى العلاقات المختلفة بين الأفراد والجماعات، فمن بين هذه التغيرات التي أحدثتها الفواعل الخارجية[4]:

1-من حيث الإنتاج انهارت الصناعة الحرفية وحلت محلها التجارة الخارجية.

2-قيام الصناعات التحويلية والاستهلاكية.

بروز تنظيمات جديدة أخذت مكان النظم القديمة كالنقابات.

3- حدوث تحول على مستوى البنى الحضرية والريفية؛ بحيث توسع الأول و تقلص الثاني.

4- التحول الكبير الذي مس العلاقات بين الأفراد والجماعات والتي شهدت تفتحا من نوع مغاير مما سبق، فتراجع الانتماء الطائفي والولاء القومي أو الجماعي مقابل تنامي درجة الاندماج و الولاء الوطني.

5-التطور في الجانب الفكري والعقلي من حيث إعمال العقل و إقامة تفسيرات لا تقوم على الجوانب الدينية فقط بل على الجوانب الطبيعية و المنطق.

ومن خلال هذه النقاط يتضح البعد الإيجابي للعوامل الخارجية في علاقتها و تأثيرها على دور المجتمع المدني العربي، هذا البعد الذي لا يجب إنكاره بحيث ساهم

---

[1] صبح، عبد اللطيف،الاتحاد الاوربي يرصد ثلاثة ملايين يورو لدعم المجتمع المدني المصري، أخذ من: http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1708969#.U7nAsHZ8vIU تم تصفح الموقع بتاريخ : 2014/06/23

[2] المبادرة الأمريكية الشرق الأوسطية،أخذ من: http://arabic.mepi.state.gov/index.html تم تصفح الموقع بتاريخ: 2014/06/23.

[3] الإتحاد الأوربي، بعثة الإتحاد الى الجمهورية اليمنية، أخذ من: http://eeas.europa.eu/delegations/yemen/eu_yemen/cvil_society_dialogue/index_ar.htm، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2014/07/06.

[4] برهان غليون،" بناء المجتمع المدني العربي،"سعيد بن سعيد العلوي محررا، المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 740،741.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في التأثير على دور المجتمع المدني خاصة من خلال نقله من بعده المحلي والوطني إلى البعد عبر الوطني.

= البعد السلبيلقوى الخارجية على دور المجتمع المدني العربي.

الدعم الذي تتقدم به القوى الخارجية لتفعيل المجتمع المدني في العالم العربي قد يحمل أهدافا غير معلنة تدخل في صلب الإستراتيجية الغربية من أجل السيطرة والاستغلال، فليس من المنطق أن تتحمل الفواعل الغربية مبدأ نشر الديمقراطية على كاهلها دون مقابل قد يخدم مصالحها في المنطقة، ونحن نعلم بحكم السياق التاريخي الفكر المصلحي الذي تتميز به تلك الفواعل خاصة وأنها تقوم على أسس ومرتكزات المذهب الفردي و المنهج الليبرالي، إلى جانب أن منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعتبر من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم ، أيضا فإن التعامل غير المتوازن في المنطقة من طرف هذه القوى قد يثير نقطة جدل حول المنظمات المدنية التي تتلقى دعما من طرف هذه الفواعل و طبيعتها، ويمكن التعرض إلى أهم النقاط التي من خلالها قد نستشف الأهداف الحقيقية من وراء هذا الدعم، وإن كانت له آثار سلبية على دور المجتمع المدني العربي.

= عند دراسة الدور الخارجي في المنطقة العربية نقف عند حقيقة أساسية ومتجذرة وهي اختراق وسيطرة شبه كاملة من طرف القوى الخارجية، ووفق تصور محمد عابد الجابري لنظريته (الأنا – الآخر) فإن الغرب هو الآخر الذي اخترق ولا يزال العالم العربي[1]، فرغم تصريحاته بدعم الديمقراطية والارتقاء بمستوى و فاعلية المجتمع المدني فإن الواقع يثبت عدم وجود دعم حقيقي وفعال من شأنه أن يغير في أساليب و طرق العمل و النشاط، فالملاحظ هو ارتفاع في الجانب الكمي لهذه المنظمات دون وجود فعالية حقيقية خاصة في المجال السياسي، وهو ما يؤكد على أن ذلك الدعم لا يتمتع بالجدية الكافية واللازمة، بل قد يستخدم في تحقيق أهداف معينة أو أجندات أجنبية أو مساعدتها على تنفيذ إستراتيجية معينة وبث رسائل دخيلة على المجتمع [2].

= إن الدعم الذي تقدمه تلك الفواعل لا يتوجه إلا نحو منظمات المجتمع المدني التي تحمل نفس الأفكار والتوجهات الغربية، فلا نلاحظ مثلا دعما لمنظمات مدنية إسلامية، وبالتالي فإن تمويل و دعم المنظمات الموالية للفكر الغربي يهدف إلى زيادة التغلغل الثقافي و الفكري في المنطقة وهو ما يؤدي إلى التهام الثقافة العربية والهوية الإسلامية. " إن الدعم الأمريكي لمراكز البحث المصرية و الجماعات و المؤسسات السياسية غير الحكومية الأخرى سوف يكون انتقائيا، حيث لن يجري تقديمه إلا إلى الجماعات التي تساند السياسة الأمريكية و هذا التدخل المالي من جانب دول أجنبية في السياسة الداخلية لبلدان أخرى ليس ديمقراطيا بأي معنى من المعاني، على العكس إنه يمثل محاولة لاستخدام قوة وثروة الولايات المتحدة الأمريكية في تخريب المقرطة"[3].

= يقول جوزيف ناي " أن القوة الناعمة جزء من القيم الأمريكية، هذه القيم موجودة في ثقافتنا وفي سياستنا التي تتبعها دولتنا و في طريق فرض نفسنا على الصعيد العالمي " [4]، فبدل القوة والتدخل المباشر يحل

---

[1] حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها(مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007- 2008)، ص. 171.

[2] جامعة الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 140،141.

[3] "تيموثي ميتشل"، الديمقراطية والدولة في العالم العربي، تر. بشير السباعي(مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص. 20.

[4] قاسمي السعيد، مشروع الدمقرطة في السياسة الخارجية الأمريكية: الأهداف والاستعمالات. الحرب على العراق نموذجا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإغراء والجذب، ودعم نشاط مؤسسات المجتمع المدني العربي قد يجعل منها تابعة للجهات الممولة، فتكون بذلك وسيلة لتحقيق مصالح معينة وبتكاليف أقل، فمثلا دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني الحقوقية والنسوية يؤدي إلى تصاعد الأصوات العربية التي تنادي بالتدخل من أجل مناصرة حقوق الإنسان في المنطقة ، وهذا ما شهدته مرحلة " الربيع العربي "، أين قامت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سياستها على المنطقة و زيادة القواعد العسكرية بحجة حماية حقوق الإنسان.

= فكرة الديمقراطية هي فكرة تاريخية موجودة في التراث الإنساني ولكنها تختلف من منطقة إلى أخرى، وبالتالي فإن الديمقراطية الليبرالية التي تدعو إليها القوى الخارجية، قد لا تتوافق تمام مع متطلبات الداخل العربي ، ومنه فإن النظر إلى الديمقراطية الغربية على أنها هي المثل الأعلى هو الخطأ في حد ذاته ، وذلك نسبة إلى الاختلافالطبيعي و التاريخي والهوياتي والثقافي، وهذا السعي الأعمى نحو تلك الديمقراطية قد يؤدي إلى بروز مجتمع مدني مشوه يدمر أكثر مما يصلح ، كما أن التحول نحو الديمقراطية مبعثه الأساسي هو الضغوطات الخارجية، خاصة وأن العالم يميل إلى التعددية و سقوط الأنساق الفكرية المغلقة ، وإتاحة الفرصة أمام الحرية الإنسانية، وقد ساهمت القوى الخارجية في التحول إلى تعددية سياسية يمكن القول عنها أنها " مقيدة " [1].

= إن التغيرات التي مست البنى التقليدية و أحدثت تحولا في العلاقة بين الأفراد والجماعات، إلى جانب التطورات في مجالات الصناعة والاستهلاك وإعمال العقل والطبيعة إلى جانب الدين، لها أبعادا ذات خطورة كبيرة على المجتمع المدني العربي والتي يمكن تناول أهمها في النقاط التالية[2] :

1-دخول المجتمع المدني في عدة أزمات وتناقضات خاصة من حيث الجانب الهوياتي.

2-بروز بنية مزدوجة تتعايش فيها قيم جديدة وأخرى قديمة.

3-عدم الاتساق الداخلي والتقلب السريع و عدم الثبات لتراجع دور الدولة، خاصة وأن المجتمع العربي لا يمكنه التحرك في ظل غياب الدور التنسيقي والتنظيمي للدولة.

4-تسعى القوى الخارجية إلى إحداث تغيير على مستوى البنى العقلية والثقافية للنخب المتنوعة وجعلها تخجل من ثقافتها وقيمها، فارتباط النخب الحاكمة وغير الحاكمة بالنظام العالمي يؤدي من جهة إلى انفصالها عن شعوبها وبالتالي تصبح عرضة للتحكم من طرف القوى الخارجية، ومن جهة أخرى تسعىإلى تدمير كل ما يتصل بالوحدة والتضامن، والانتماءإلى الحضارة الإسلامية[3].

5-إن أساس العلاقة بين المؤسسات غير الحكومية في الغرب و مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي يرتبط بثروة المنظمات الدولية وموقفها كمانحة، والعجز المالي للمنظمات غير الحكومية العربية وموقفها كمتلقية، وحيث تعتبر المساعدات المالية والتقنية هي العامل المسيطر الذي يحدد العلاقة بينهما، فإن ذلك يساهم في خلق علاقة تبعية واعتماد، فيترتب على هذه العلاقة غير المتكافئة سلوكيات معينة في التعامل

(أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3، 2012- 2013)، ص. 295.

[1] مصطفى كامل السيد، "مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي"، ورقة مقدمة إلى:المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1 ، 1992) ، ص. 142- 146.

[2] غليون، بناء المجتمع المدني العربي، ص. 741- 743.

[3] المرجع نفسه، ص. 753-754.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين المنظمات غير الحكومية المانحة والمنظمات غير الحكومية المتلقية فيما يتعلق بمن يحق له تحديد الأولويات، وفي حق المنظمات المانحة في الرقابة والمتابعة، رغم ثبوت فشل بعض المشروعات الممولة أجنبيا بسبب اختيار المنظمات الدولية المانحة لمشروعات ليس لها علاقة بالواقع والاحتياجات الاجتماعية المحلية [1].

خاتمة:

لقد كانت توجهات القوى الخارجية نحو تشجيع المجتمع المدني وبناء الديمقراطية في العالم العربي مبنية على البعد المصلحي البراغماتي، فهي من خلال برامجها ومساعداتها المالية لا تسعى إلى الارتقاء بمستوى المجتمع المدني ولا تسعى إلى جعله عضوا فعال ومكون بناءا بل تحاول استغلاله لتحقيق مصالحها في المنطقة، ورغم هذا لا يمكن إنكار البعد الإيجابي لهذا التأثير. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجاتيمكن طرحها كالتالي:

1-إن توجه القوى الخارجية نحو دعم المجتمع المدني أو الديمقراطية في منطقة معينة ليس كونها تعاني من افتقار لهذه المبادئ، وإنما سعيها مرتبط بمحاولة الهيمنة على المنطقة و بسط نفوذها.

2-التشجيع والدعم الذي تمارسه القوىالخارجية لمنظمات المجتمع المدني لا يتميز بالجدية الكافية كونه قد يؤثر على المصالح الغربية في المنطقة، فوجود مجتمع مدني حقيقي وفعال يؤدي إلى زيادة قوة الأفراد والشعب ووجود نظام سياسي ديمقراطي يجعلها تكتسب قوة شعبية كبيرة.

3-إن الوسائل التي استخدمتهاالقوىالخارجية تعتبر من أقوى الوسائل تأثيرا على الإطلاق، كونها تحقق نتائج أكبر وبتكاليف أقل، فالدعم المالي يجعل من منظمات المجتمع المدني العربي تابعة للجهات المانحة فتضع أجندتها وفق متطلبات تلك الجهات.

4-دائما ما تتحكم الدولة والشعب في مصيرها وقوتها، فكلما زاد استغلالها لما هو موجود على نحو سليم زادت قوتها وقلت تبعيتها للخارج، وفي الحالة العربية فالمجتمع المدني يتميز بالضعف والهوان نتيجة عدة اعتبارات أهمها وجود بيئة سياسية واجتماعية هشة تفتح المجال أمام مختلف التأثيرات الخارجية.

وفي الأخير يمكن القول أن نشاط وفعالية المجتمع المدني العربي تعتمد على إنماء الهدف الأساسي الذي وجدت من أجله مؤسسات المجتمع المدني في وعي الأفراد والمجتمع لأن روح المبادرة والتطوع من أجل بناء الدولة يرتكز على النمو الداخلي والتملص من التبعية للخارج، فمسيرة الإصلاح والتحول وبناء قدرات الدولة والمجتمع والتمكين للفرد وللحرية وإقامة دولة القانون والمساواة والعدل، وفتح المجال أمام مختلف شرائح المجتمع لأداء مهامها، لا يمكن أن يكون واقعا إلا من خلال الاعتماد على الذات والتحكم في الموارد المحلية و الانفصال عن السيطرة الغربية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

[1] سري ناصر، تأثير العولمة على الخير العربي. موقع مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com